تم تقديمه إلى مجلس الأمة منذ عام 1994

«الحكومة» تطلب سحب مشروع قانون «تنظيم تداول المعلومات ووثائق الدولة»

ربيع سكر

أحالت الحكومة على مجلس الأمة المرسوم رقم 54 لسنة 2018 باسترداد مشروع قانون في شأن تنظيم تداول المعلومات ووثائق الدولة والسابق تقديمه إلى مجلس الأمة بالمرسوم رقم 58 لسنة 1994.

وذلك بناء على عرض من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح.

وأحال رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري مرسوم استرداد مشروع قانون تنظيم تداول المعلومات ووثائق الدولة إلى اللجنة التشريعية البرلمانية.

استفسر عن نتائج التحقيق في حالتي الوفاة

الدلال يسأل وزير الدفاع عن أسباب وفاة اثنين من الطلبة الضباط

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا الى النائب الاول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح عن خبر وفاة طالبين من الطلبة الضباط في كلية علي الصباح العسكرية وكلية أحمد الجابر الجوية.

ونص السؤال كالتالي : فوجئ الشعب الكويتي بخبر وفاة طالبين من الطلبة الضباط في كلية على الصباح العسكرية وكلية احمد الجابر الجوية ، و نظرا لأهمية خبر الوفاة للطالبين على اسر المتوفين رحمهم الله وكذلك اثر الوفاة على زملائهم الطلبة الاخرون واهاليهم ناهيك عن أهمية الحفاظ على سمعة مؤسسات الدفاع ، وفى ضوء ما نشر إعلاميا من قيام وزارة الدفاع بفتح تحقيق في الموضوع لذا يرجى افادتنا بالتالي:

1 – ما هي الأسباب التي أدت الى وفاة الطالبين الضباط في كلية على الصباح العسكرية وكلية احمد الجابر الجوية وهل يوجد نتائج في تقارير الطب الشرعي في هذا الخصوص .

2 – ما هي نتائج التحقيق في حالتي الوفاة للطلبة الضباط في كلية على الصباح العسكرية وكلية احمد الجابر الجوية مع موافاتنا بنسخة من تقرير نتائج التحقيق .

3– ماهي إجراءات الوزارة والكليات العسكرية الحالية والقادمة (عسكريا ، صحيا ، إداريا ...الخ) لضمان توفر افضل صور الدعم الصحي والإداري والعسكري للطلبة الضباط مع موافاتي بأية قرارات في هذا الشأن .

الحكومة تحيل على المجلس 33 مشروعا بقوانين بربط ميزانيات العام المالي المقبل 2018 / 2019

مرتبات النواب والقياديين والموظفين في مجلس الأمة 38 مليون دينار

قاعة عبدالله السالم

ربيع سكر

أحالت الحكومة على مجلس الأمة 33 مشروعا بقوانين بربط ميزانية الوزارات للعام المالي المقبل 2018 / 2019 ، اضافة الى ربط ميزانيات الجهات الحكومية المستقلة والملحقة للعام المالي المقبل 2018 / 2019 وهي : السكنية و معهد الأبحاث ووكالة كونا و بيت الزكاة وصندوق المشروعات الصغيرة و هيئة الطرق و هيئة الصناعة وصندوق التنمية ومؤسسة الموانئ و التأمينات والبنك المركزي وبنك الائتمان وهيئة الاتصالات ومجلس الأمة و بلدية الكويت وجامعة الكويت والمعلومات المدنية والإطفاء وهيئة الاستثمار وهيئة التطبيقي وهيئة القصر وهيئة الزراعة و هيئة التعويضات وهيئة الرياضة وهيئة البيئة و هيئة ذوي الإعاقة وهيئة العناية بطباعة ونشر القرآن والسنة و هيئة القوة العاملة و هيئة الغذاء و هيئة تشجيع الاستثمار المباشر و هيئة مشروعات الشراكه بين القطاع العام والخاص وهيئة الشباب.

وأحال رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري مشاريع القوانين إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية مع إعطائها صفة الاستعجال لإعداد تقارير بشأن تلك الميزانيات لعرضها على مجلس الأمة.

وتنشر « الوسط « تباعا اهم ما تضمنته ميزانية كل جهة :ونبدأ بميزانية مجلس الامة ، حيث كشف مشروع قانون ربط ميزانية مجلس الامة للعام المالي المقبل 2018 / 2019 « عن أن إيرادات المجلس تقدر بنحو دينار 208 آلاف دينار ، بينما تقدر مصروفات مجلس الامة بمبلغ 55 مليون و 588 ألف دينار ، بتراجع قيمته مليونين و 264 ألف دينار عن مصروفات العام المالي الحالي 2017 / 2018 .

وبذلك تقدر زيادة المصروفات على الإيرادات بمبلغ 55 مليون و 380 ألف دينار و تغطى من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية وزارة المالية – الحسابات العامة.

وفي التفاصيل ، تبلغ مرتبات مجلس الامة (مرتبات النواب والقياديين والموظفين) في العام المالي المقبل نحو 38 مليون و 277 ألف دينار وهي نفس قيمة المرتبات في العالم المالي الحالي 2017 / 2018 .

وتبلغ مخصصات السلع والخدمات 6 ملايين و 801 ألف دينار ومصروفات وتحويلات اخرى مليون و 574 الف دينار و مخصصات شراء الأصول غير المتداولة 9 ملايين دينار .

اللجنة رفضت اقتراحا برغبة بشأن اعتبار «التعليم» مهنة شاقة

«المالية»: توافق مع الحكومة على منح 2681 عسكريا معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق

ربيع سكر

توصلت اللجنة المالية والاقتصادية خلال اجتماعها إلى توافق حكومي نيابي بشأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين الذين أحيلوا للتقاعد من 28 أبريل 2008 حتى 31 ديسمبر 2009، ورفضت من جهة أخرى اعتبار مهنة التعليم من المهن الشاقة.

وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن عدد العسكريين المشمولين بالمكافآت 2681 عسكريا.

وبارك خورشيد للجنة وأعضائها وأعضاء اللجان السابقة على الجهد الكبير الذي بذلوه، مؤكدا أنه نتاج عمل متواصل من لجان سابقة.

وذكر أن الاقتراح بالقانون سبق أن أقر في دور الانعقاد الماضي بموافقة 45 نائبا ولكنه رد بمرسوم، ومن خلال التوافق بين الجانبين البرلماني والحكومي تم إقرار المقترح الذي سينصف العسكريين من ضباط الصف كما أنصفوا زملاءهم الذين صدر بهم قرار من مجلس الوزراء.

وأشار إلى أن الاقتراح بقانون ينص على أن يمنح من خدم 25 عاما فما فوق مكافأة استحقاق راتب لمدة سنتين، وأن يمنح من خدم 20 سنة فما فوق مكافأة استحقاق راتب لمدة سنة ونصف السنة، في حين يمنح من خدم أقل من 20 سنة مكافأة استحقاق راتب أقل من سنة ونصف السنة.

من جانب آخر أعلن خورشيد عن التوقيع النهائي مع الشركة التي ستقوم بدراسة موضوع التقاعد المبكر وخفض سعر الفائدة على قروض التأمينات الاجتماعية، مشيرا إلى أنه تمت الاستعانة بأساتذة كويتيين متخصصين من جامعة الكويت لدراسة خفض سن التقاعد بالتعاون مع الشركة المحايدة.

وأعرب عن أمله في إنجاز قانون خفض سن التقاعد بعد الانتهاء من دراسته والوصول إلى الأرقام الحقيقية عن المتقاعدين الحاليين والمستقبليين.

وأوضح أن التقديرات الأولية تشير إلى أن عدد المتقاعدين الحاليين يفوق الـ 130 ألفا وعدد المستفيدين يبلغ 30 ألفا، لافتا إلى أن الشركة تعمل مع مؤسسة التأمينات لتزويدها بالمعلومات الصحيحة.

وأكد خورشيد أنه بعد انتهاء الدراسة من الشركة المحايدة ستتم دعوة أعضاء المجلس للحضور في اللجنة المالية لمناقشة التقرير الخاص بالتقاعد المبكر وخفض سعر الفائدة على قروض التأمينات الاجتماعية قبل رفعه إلى مجلس الأمة.

من جهته قال مقرر اللجنة النائب صالح عاشور إن (المالية) اجتمعت مع جهات حكومية عدة للنظر في استحقاق العسكريين المتقاعدين معاشات استثنائية طبقا للقرار رقم 2008/495.

وأشار إلى أن الجهات الحكومية التي حضرت اجتماع اللجنة هم وزيرا الداخلية والمالية، مسؤولون من مؤسسة التأمينات الاجتماعية ووزارة الدفاع والداخلية والحرس الوطني والمطافئ.

وقال عاشور إن مرسوم رد القانون كان يتم تبريره بعدم دستورية القانون لسببين الأول لوجود معاش استثنائي لضباط الصف والأفراد والثاني لوجود مكافأة استحقاق نهاية الخدمة للضباط وضباط الصف.

وكشف عاشور عن أنه بعد مناقشة مستفيضة مع وزارة المالية والمسؤولين الحكوميين توصلت اللجنة إلى توافق بين المجلس والحكومة على منح مكافأة استحقاق نهاية الخدمة للعسكريين الذين تمت إحالتهم للتقاعد في الفترة المذكورة.

وقال عاشور إن هذا القرار سيتم تطبيقه على جميع العسكريين الذين تقاعدوا خلال تلك الفترة في الداخلية والدفاع والحرس الوطني والمطافئ.

ولفت إلى أن العدد الإجمالي للعسكريين المتقاعدين المشمولين في القانون الجديد يصل عددهم إلى 2681 موزعين كالتالي: 854 عسكريا في الدفاع و 1211 بالداخلية و 614 بالحرس الوطني و 13 بالمطافئ بقيمة إجمالية تصل إلى 56 مليون دينار.

وأكد عاشور أن هذا الملف طالت مناقشته منذ 2009 إلى اليوم، متمنيا أن تكون اللجنة المالية استطاعت أن تلبي رغبات العسكريين المتقاعدين خلال الفترة المذكورة في الحصول على جزء كبير من حقوقهم.

وفي سياق آخر قال عاشور إن اللجنة المالية لم توافق على اعتبار مهنة التعليم من المهن الشاقة، لافتا إلى وجود استفسارات عدة حول عدم موافقة اللجنة.

وبين أن هذا القرار لم يأت للجنة المالية بقانون بل هو اقتراحَ برغبة سيحال إلى الحكومة كتوصية، لافتا إلى أن الحكومة غير ملزمة برأي اللجنة.

وبين عاشور أن تنسيقا سيتم بين اللجنة المالية وجمعية المعلمين كونها معنية بشؤون المعلمين ومزاياهم، مشيرا إلى أن اللجنة رأت أنه من مصلحة المعلمين أن تستمر علاوة التعليم والتدريس كونها أعلى قيمة من العلاوة الشاملة بالنسبة للمعلمين.

جانب من اجتماع اللجنة المالية (تصوير: محمد صابر)

اقترح إجازة خاصة للعامل في القطاع الأهلي لمرافقة مريض قريب من الدرجة الأولى

حماد: ديوان المحاسبة كشف عن فقدان 658 مليون يورو في المكتب الصحي بألمانيا

ربيع سكر

حماد يصرح للصحافيين (تصوير: محمد صابر)

رد النائب سعدون حماد على ما أثاره النائب فيصل الكندري بشأن عدد المصوتين على تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات الصحة فيما يخص المكاتب الصحية الخارجية وتحديدًا مكتب ألمانيا.

وأضاف حماد في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الكندري قال إن كلامي غير صحيح، وهذا مردود عليه.

وأضاف حماد أن «الكندري يقول إنه لم يصوت على هذه التقارير وأنا أؤكد أن التصويت كان بنتيجة 3 نواب ضد اثنين بخصوص مكتب ألمانيا فقط وتمت إحالته للنيابة العامة».

ولفت إلى أن «طلب التمديد لمدة ستة لمتابعة تجاوزات جميع المكاتب الصحية كانت نتيجة التصويت عليه أربعة نواب ضد واحد والنائب فيصل الكندري من ضمن المصوتين والذي لم يصوت هو النائب أسامة الشاهين فقط».

وقال إنه «تحدث من واقع أدلة وأن تقرير اللجنة وزع على جميع النواب ولم يصبح سريًا كونه أحيل إلى مجلس الأمة لافتًا إلى أن هناك ثلاث جهات أدانت رئيس المكتب الصحي بألمانيا وطالبت بإحالته للنيابة العامة.

وأكد حماد أن «الإدانة لمكتب ألمانيا أتت من لجنة تحقيق في وزارة الصحة بإحالتين من وزيري الصحة السابقين علي العبيدي وجمال الحربي ولجان التحقيق في مجلس الأمة بالإضافة إلى ديوان المحاسبة الذي كشف عن فقدان 658 مليون يورو في المكتب الصحي بألمانيا»

من ناحية اخرى قدم النائب سعدون حماد الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (77 مكررا) إلى القانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي. ونصت مواده على ما يلي: تضاف مادة جديدة برقم (77 مكررا) إلى القانون رقم (6) لسنة 2010 المشار إليه نصها الآتي:

(يمنح العامل إجازة خاصة لمرافقة مريض قريب له من الدرجة الأولى إذا قررت وزارة الصحة العامة أو إحدى الجهات الرسمية الأخرى علاجه بالخارج مع مرافق له وذلك للمدة المقررة للعلاج بما لا يجاوز تسعين يوما في السنة بأجر كامل ويجوز مد هذه الإجازة لمرة واحدة ولمدة مماثلة من دون أجر.

«الأولويات» تسلمت من الحكومة 32 مشروعا بقوانين وأحيلت للجان

الفضل: جدول أعمال جلسات المجلس سيكون خفيفا ورشيقا

أكد رئيس لجنة الاولويات النائب احمد الفضل ان اجتماع اللجنة أمس كان مثمراً واكثر إنتاجية وادي لترتيب اولويات اللجنة ، بخلاف الاجتماع السابق نتيجة لظروف البعض الخاصة لا سيما ان جلسة الاستجواب وطرح الثقة تزامنت مع اجتماع اللجنة، الا ان في اجتماع الامس استطعنا بلورة الاعمال بما يخدم ابناء الشعب الكويتي ، وتم توزيع جدول الاولويات على النواب.

وقال الفضل :اجتمعنا مع الحكومة اليوم بحضور وزيرة الشؤون هند الصبيح ووزير الدولة لسؤون مجلس الامة عادل الخرافي وخرجنا بنتائج جيده بكل المشاريع الحكومة وازحنا منها التي لا تؤدي فائدة ووصلت الى 120 مشروعا بقانون بعضها موجود منذ 15 عاما وسيتم سحبها من قبل الحكومة وهذا يخفف من الزحمة ، وهذا يخفف العبء على عمل اللجان والمجلس ودمجنا جميع تقارير لجان التحقيق لا سيما انها انتهت بتوصيات وعددها 33 تقريرا ستزال من جدول الاعمال

وبين الفضل ان اول قانون سيناقش في الجلسة المقبلة تعديل قانون صندوق المشاريع الصغيره والتعيينات التي تمت به ، بعد جهد وهي تعديلات تمكن الصندوق وتطلق يده للعمل ودعم المبادرين الشباب وان يكون الصندوق مسؤولاً عن الشباب اصحاب المشاريع وخلال شهرين سيلاحظ المبادرون سرعه انجاز المعاملات والصندوق سيشارك مع المبادرين ولن يكتفي بتمويلهم فقط انما سيقوم بمساعدتهم.

واوضح الفضل بانه بتوافق اعضاء السلطتين تم إسقاط العديد من القوانين غير المجزية من جدول الاعمال وستكون لدينا جلسه لها جدول اعمال خفيف ورشيق.

وتابع الفضل : والحكومة قدمت 32 مشروع بقوانين جديدة تتضمن مختلفة القطاعات وارسلناها للجان وعندما تنتهي منها سنرفعها للمجلس

وقال الفضل : في القادم من الأيام سنقوم بعمل «برزنتيشن» لمكتب المجلس حول عمل لجنة الاولويات بدءا من استلامها للقوانين وحتى كيفية وضع الاولويات والمشاريع التي تحث على المواضيع الاقتصادية التي حث عليها سمو الامير وستكون لها الاولوية الكاملة .

واضاف الفضل : ان الجريمة التي حصلت في دور الانعقاد السابق لن تتكرر بشأن الاولويات وجدول الاعمال ، وبات من الضروري العمل لابناء الكويت قاطبة وليس العمل لفئة دون اخرى .

وقال الفضل : لن تجدوا قانونا يخص شريحة بسيطة مثل مقترحات نائب مسجون ونترك الشعب كله ولن نكرر اخطاء دور الانعقاد السابق الذي كان مليئا بقضايا لا تهم معظم فئات الشعب الكويتي.

وبارك الفضل لضباط الصف المتقاعدين هذه التسوية التي حصلت بين اعضاء اللجنة المالية والحكومة بشان مكافآتهم ، وسوف تصدر بقرار من مجلس الوزراء ، فنحن اتينا لخدمة الناس وليس لتلميع النفس والأمور الان على السكة الصحيحة.

الوزيران هند الصبيح وعادل الخرافي خلال الاجتماع